وتقدم شعوب العالم الثالث وتوفير ظروف التعايش السلمي بين القوتين العظميين. ومن خلال ذلك، تقوم اسرائيل، في الواقع، بالمساهمة في صوغ سياسة اميركا الخارجية، وتحديد توجهاتها المستقبلية، من جهة، وضمان تأييد اميركا لدور اسرائيل واستراتيجيتها في المنطقة العربية، من جهة أخرى. وكما أظهرت تفاصيل فضيحة بيع الاسلحة لايران، كانت اسرائيل صاحبة الفكرة، وجهاز التخطيط، واداة التنفيذ الرئيسة. أما دور أميركا، فقد انحصر في التمويل، والمساعدة في التنفيذ، دون وعي كامل بما كانت تحمله تلك العملية من مخاطر حقيقية، ودون ضمان مؤكد بالحصول على نصيب وافر من العوائد المتوقعة في حالة حدوثها.

في دراسة قمت بها عن المعونات الاقتصادية لأسرائيل، توصلت إلى كشف حقائق كثيرة ومذهلة عن مدى التعاون بين أميركا واسرائيل، وحجم المساعدات، ونوعية المعونات التي تتلقاها اسرائيل من أميركا بشكل منتظم؛ اذ بينما تشير الارقام الرسمية إلى حصول اسرائيل على ثلاثة مليارات دولار سنوياً من الحكومة الاميركية، تقدر التحويلات المالية التي تصل اسرائيل من اميركا، اليوم، بحوالى ٦,٥ مليارات دولار في السنة. أما قيمة المعونات الاميركية السنوية لأسرائيل، والتي تشمل، إلى جانب التحويلات المالية، المعارف العلمية والتكنولوجيا والامتيازات التجارية، فتقدر بما لا يقل عن ثمانية مليارات دولار.

الا انه، على الرغم من ضخامة هذه الارقام، فانها لا تعكس التكلفة الحقيقية التي تتحملها الولايات المتحدة بسبب القيام بدعم اسرائيل وتمكين الكيان الصهيوني من الحفاظ على وجوده وتنمية قدراته العسكرية؛ اذ بالاضافة إلى الارقام السابقة، لا بد من حساب تكلفة تأمين حدود اسرائيل وارضاء بعض اعدائها الرئيسين وابقاء مصر خارج نطاق الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ولذا، لا بد من اضافة تكاليف برنامج المعونات الاميركية لمصر بعد كامب ديفيد، ومشاركة الولايات المتحدة في ميزانية ما يسمى بقوى حفظ السلام، في لبنان، وسيناء، ومساهمتها في برنامج اغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتكاليف مرابطة بعض القوات الاميركية في منطقة الشرق الاوسط، بصفة دائمة، تحسباً لاحتمالات تعرّض اسرائيل لخطر مفاجىء، كما حدث في العام ١٩٧٣. وتبلغ تكاليف هذه البرامج حوالى خمسة مليارات دولار في السنة، نصفها، تقريباً، يذهب إلى تغطية تكاليف المعونات الاقتصادية والعسكرية لمصر.

من ناحية أخرى، اتجهت اسرائيل، منذ منتصف السبعينات، إلى معارضة مبيعات الاسلحة الاميركية للدول العربية، بشكل عام، وللاردن والسعودية والكويت، بشكل خاص. ونتيجة لذلك، فشلت الحكومة الاميركية، خاصة في عهد الرئيس رونالد ريغان، في الوفاء بالتزاماتها تجاه الاصدقاء من الدول العربية، وبالتالي عجزت تلك الدول عن الحصول على حاجتها من السلاح الاميركي. ولقد ترتب على ذلك خسارة صناعة الاسلحة الاميركية صفقات كبيرة كان من الممكن بيعها للدول العربية، تقدر قيمتها بحوالى أربعة مليارات دولار في السنة. ومن ناحية أخيرة، اتجهت غالبية الدول العربية إلى تطبيق قرارات المقاطعة الاقتصادية على الشركات الاميركية التي دأبت على التعامل مع اسرائيل وتقديم المعونات اليها. ولقد ترتب على ذلك خسارة الولايات المتحدة لجزء من السوق العربية، تقدر قيمتها، اليوم، في حدود ٤,٥ مليارات دولار في السنة.

عند جمع الارقام السابقة، تبدو التكلفة الحقيقية التي تتحملها الولايات المتحدة، نتيجة لقيامها بدعم اسرائيل وتأييد سياستها التوسعية، في حدود ٢١,٥ مليار دولار في السنة. اما الآثار السلبية